مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٠٦**

الثلاثاء ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بموافاتكم بآخر المعلومات فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي على مجمع الأمم المتحدة في العاصمة النيجيرية أبوجا. لقد أصدرنا جميعا إدانات لهذا العمل الشائن. ومثلما ذكر الكثيرون منا، كان هذا الهجوم اعتداء على الذين كرسوا حياتهم لمساعدة الآخرين. وكان الهجوم الإرهابي الكبير الثاني على مجمعات الأمم المتحدة هذا العام. حيث كان الأول، بالطبع، في مزار الشريف حيث قتل سبعة أشخاص، بمن فيهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة.

وفي حادث أبوجا، قتل ما مجموعه ٢٣ شخصا. كان من بينهم ١١ من موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك موظفة دولية - شابة نرويجية اسمها إنغريد ميتغرد، من أوسلو. وأصيب أكثر من ٨٠ شخصا بجراح. وفي غضون دقائق من التقارير الأولية، طلبتُ من نائبة الأمين العام، آشا - روز ميغيرو، ورئيس الأمن، وكيل الأمين العام غريغوري ستار، الذهاب إلى مكان الحادث. ولقد عادا بالأمس ووافاني بالتفاصيل.

الذي نعلمه هو أن هذا الهجوم كان من تدبير شخص انتحاري فجر نفسه إذ قاد سيارة رباعية الدفع بسرعة فائقة عبر بوابة الخروج لدار الأمم المتحدة. إن دار الأمم المتحدة، التي تتخذ منها ٢٦ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها مقرا لها، قوية البنيان ومعززة بتدابير أمنية قوية. وبالتالي فإن هذا الهجوم يستدعي إجراء تقييم جاد؛ لا في نيجيريا فحسب ولا في الأماكن المحفوفة بمخاطر شديدة فقط، وإنما في جميع أنحاء العالم.

وسنقوم باستعراض تام للحادث نفسه ولتدابيرنا الأمنية في دار الأمم المتحدة. وسنبدأ أيضا عما قريب بعملية استعراض شاملة للمخاطر. وسأشاطر المجلس النتائج في أول فرصة. وفي الوقت ذاته، سنبذل كل ما في وسعنا لمساعدة الضحايا وأسرهم. ويشمل ذلك تقديم العناية الصحية النفسية بشأن الصدمات النفسية للذين يحتاجون إليها.

وسأقوم بعد ظهر هذا اليوم بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، وستعقد نائبة الأمين العام، يوم الخميس، اجتماعا عاما في نيويورك لمناقشة هذه المأساة. فمن الواضح أن الأمم المتحدة وموظفينا مستهدفون بصورة متزايدة من قبل الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. ويبدو أننا نعتبر في كثير من الأحيان أهدافا سهلة.

يجب أن يكون أمن الموظفين العاملين في الخارج فوق كل شيء. ويجب أن نستخلص الدروس من أبوجا. ويجب علينا معا أن نلتزم ببذل الجهود وإتاحة الموارد لتنفيذ هذه الدروس. ويجب أن يكون هدفنا البقاء وليس الرحيل في الظروف الأمنية الصعبة. ويجب أن نواصل تأدية عملنا الهام وألاّ نقفل على أنفسنا خلف أبواب القلاع المحصنة. ويجب علينا أن ندير المخاطر، لا أن نسمح لها بأن تبعدنا عن الاضطلاع بمهامنا.

أود أن أختتم بياني بشكر فخامة رئيس الجمهورية غودلك جونثن وحكومة نيجيريا على المساعدة التي قدماها في أعقاب الهجوم. وأعرب مرة أخرى عن خالص تعاطفنا مع الضحايا وأحبائهم، وأحيي أعضاء فريق الأمم المتحدة في

أبوجا على شجاعتهم وتفانيهم، فهذا الحاث كان بمثابة ضربة محزنة وموجعة لهم.

لقد شاهد أعضاء المجلس آخر التقارير من ليبيا. وأعتقد أننا جميعا يمكننا أن نتشجع من التوجهات الحالية. لقد تسلمنا يوم أمس تأكيدا بأن عددا من أفراد أسرة معمر القذافي قد طلبوا اللجوء في الجزائر. ويبدو أن المجلس الوطني الانتقالي يسيطر إلى حد كبير على طرابلس ومدن أخرى. لكن أعمال القتال تستمر في بعض الأجزاء من البلد، لا سيما في سرت وسبها وزوارة وبعض النقاط في الجنوب. لكنني أعتقد أننا قد نأمل الآن في نهاية سريعة للصراع ووضع حد لمعاناة الشعب الليبي.

وفي غضون الأسبوع الماضي تكلمتُ في عدد من المناسبات مع رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، ومع الكثيرين من قادة العالم الآخرين. وناقشنا دور الأمم المتحدة في ليبيا في الأشهر القادمة، بما في ذلك في مجالات مثل تقديم المساعدة في الانتخابات والعدالة وأعمال الشرطة في الفترة الانتقالية وكذلك الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وسنواصل هذه المناقشات في باريس يوم الخميس في اجتماع مجموعة دعم ليبيا على مستوى القمة. وسيرافقني إلى ذلك الاجتماع مستشاري الخاص المعني بالتخطيط من أجل ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع، السيد إيان مارتن، ومبعوثي الخاص بشأن ليبيا، السيد عبد الإله الخطيب، إلى جانب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لن باسكو.

ومن ناحية أخرى، عقدتُ يوم الجمعة، الموافق ٢٦ آب/أغسطس، اجتماعا للتداول عن بعد بواسطة الفيديو مع رؤساء دول في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. واتفق الجميع على أنه يجب على المجتمع الدولي، في هذه اللحظة الحرجة، أن يتفق على برنامج عمل فعال وجيد التنسيق. واتفق الجميع كذلك على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقود هذا الجهد.

وفي أعقاب ذلك الاجتماع، عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة استثنائية على المستوى الوزاري في القاهرة يوم ٢٧ آب/أغسطس. وأفهم أن جامعة الدول العربية قد اتفقت هناك على أن يشغل المجلس الوطني الانتقالي مقعد ليبيا في اجتماعات جامعة الدول العربية. ودعا الاجتماع الأمم المتحدة إلى السماح أيضا للمجلس الوطني الانتقالي بالقيام بالشيء ذاته في الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ آب/أغسطس أيضا، شاركت نائبة الأمين العام في اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا. وهناك أيضا شدّد القادة الأفارقة على ضرورة المصالحة الوطنية وأكدوا على التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين لتحقيق الاستقرار في البلد.

يجب علينا أن نتصرف بسرعة وحزم لمواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظرنا. وتتطلب الحالة الإنسانية في ليبيا إجراءات عاجلة. لقد بدأنا نرى بوادر إحراز التقدم. ووفقا لبعض التقارير، اكتشفت السلطات الانتقالية كميات كبيرة من المستلزمات الطبية والغذائية خلال نهاية الأسبوع يبدو أن النظام السابق كان قد كدسها. وأخذت المستشفيات تفتح أبوابها من جديد. وأرسل برنامج الأغذية العالمي قافلة إنسانية كبيرة من تونس تحمل ما تبرعت به حكومة تونس من مياه ومستلزمات طبية ودم. وتقوم منظمة الصحة العالمية بإرسال ٤٥ طنا من المستلزمات الطبية كجزء من الجهد ذاته.

وميناء طرابلس البحري مفتوح ويزاول أعماله – وهذه خطوة أساسية إلى الأمام نحو إدخال الإمدادات الغوثية

الدولية وعمال الإغاثة إلى البلد. ولكن الإمدادات من المياه قليلة بصورة خطيرة. ووفقا لآخر تقاريرنا، هناك ما يقدر بـ ٦٠ في المائة من سكان طرابلس يفتقرون إلى المياه والمرافق الصحية. ويعمل المهندسون التابعون لليونيسيف على إصلاح محطات الضخ التي تنقل المياه من النهر الصناعي العظيم إلى العاصمة والمناطق الأخرى، ولكننا لا نعرف كم من الوقت ستستغرق استعادة الخدمات. وجلي أن الشواغل الأمنية المستمرة تجعل الحالة متقلبة في أفضل الأحوال.

ومن الضروري أن يتوفر ما يكفي من الوقود وقطع الغيار، إذا أردنا أن نتجنب المزيد من الانقطاع في شبكة المياه. وفي غضون ذلك، نعمل بشكل عاجل على تعبئة الموارد من أجل توفير المياه، بما في ذلك بواسطة خزانات نقل المياه. وفي الأيام المقبلة، يُحتمل أن نطلب مساعدة دولية عاجلة في هذا الشأن.

وكان قرار لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بالإفراج عن ١،٥ بليون دولار من الأصول الليبية المجمدة من أجل المساعدة الإنسانية مهما بشكل حيوي. وقد جرى فعلا دفع التخصيصات الأولى من الأصول – بقيمة ١١٠ ملايين دولار. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية في الأيام القادمة. وإنني أناشد المجلس أن يستمر في الاستجابة لطلبات التمويل التي تتقدم بها السلطات الانتقالية.

وعلى الصعيد الإنساني أيضا، أود أن أشير إلى أن منظمة الهجرة الدولية نجحت في إجلاء ما يقارب ١ ٠٠٠ شخص من المهاجرين ومواطني البلدان الثالثة من طرابلس في ٢٨ آب/أغسطس.

أخيرا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تلقينا خلال الأيام القليلة الماضية أدلة على وقوع حالات إعدام بدون محاكمة وأعمال تعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتنظر لجنة التحقيق الدولية لليبيا في تلك الأدلة ويتوقع أن تقدم تقريرها الشفوي الأول المستكمل بآخر المعلومات إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٩ أيلول/سبتمبر.

مهما قلتُ لن أغالي في التشديد على إلحاحية هذه اللحظة. الوقت هو الأمر الجوهري الأهم. وإن الشعب الليبي يتطلع إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وإن الحكومة الانتقالية ستتقدم بطلبات محددة في غضون الأيام القادمة.

هدفي هو وصول موظفي الأمم المتحدة إلى الميدان في أقرب وقت ممكن في إطار ولاية قوية من مجلس الأمن. وإن مستشاري الخاص، السيد إيان مارتن، يتشاور يوميا مع المجلس الوطني الانتقالي ومع أصحاب المصلحة الليبيين الآخرين، وأنا أقوم بذلك أيضا وكذلك كبار أعضاء فريقنا. وستهتدي الأمم المتحدة، في إطار استجابتنا، بثلاثة مبادئ أساسية.

المبدأ الأول هو الملكية الوطنية. فمستقبل ليبيا سيقرره الليبيون. ونحن سنعمل وفقا لاحتياجاتهم ورغباتهم، وليس العكس.

المبدأ الثاني هو الاستجابة السريعة والتنفيذ السريع. ويقوم السيد مارتن وفريقه بالعملية التحضيرية لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بسرعة لطلبات السلطات الليبية. ويتضح من مشاوراتنا مع المجلس الوطني الانتقالي أن تلك الطلبات ستركز بشكل رئيسي على خمسة مجالات هي: استعادة الأمن والنظام العام، وبسط سيادة القانون؛ ورعاية حوار سياسي شامل، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتحديد عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال تعزيز المؤسسات الجديدة الخاضعة للمساءلة، واستعادة الخدمات العامة؛ وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما للفئات الضعيفة، ودعم العدالة الانتقالية؛ واتخاذ خطوات فورية تمهيدا للانتعاش الاقتصادي.

ومبدأنا الثالث هو التنسيق الفعال. فعملنا الأهم هو كفالة تكامل الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ومواءمتها مع الرغبات الليبية. وسيتطلب ذلك من السلطات الانتقالية الليبية بالمقابل أن تحدد أولويات واضحة في الأجلين القصير والأطول. وستعمل أفرقتنا في الميدان بتعاون وثيق مع قيادة البلد لكفالة التقليل إلى الحد الأدنى من البلبلة وازدواجية الجهود والحيلولة دون إضاعة الوقت وهدر الموارد المالية.

إننا ندرك تماما حجم التحدي في ليبيا والفرصة الكبيرة لمساعدة الشعب الليبي على بناء مستقبل أكثر ديمقراطية وازدهارا واستقرارا. وفي إطار تقديم المساعدة، يجب أن تتطابق أقوالنا مع أفعالنا. وفي مواجهتنا لتحدي ما بعد الصراع يجب أن نكون ابتكاريين وفعالين. ولكننا، في الوقت ذاته، يجب أن نكون حساسين تجاه رغبات الليبيين أنفسهم.

وكما قلتُ من قبل، إن مستقبل ليبيا يجب أن يقوده وأن يملكه أبناء الشعب الليبي أنفسهم. وإن احتياجاتهم وأولوياتهم في الوحدة الوطنية والمصالحة والمشاركة الشاملة للجميع ستكون الأساس الذي تستند إليه جهودنا في الأيام والأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.